This article has been scanned by iThenticate No plagiarism detected

Volume 3, Issue 5, October 2021

p. 266-280

ANALYSIS OF HUMAN CAPITAL INDICATORS IN THE ENVIRONMENT OF THE IRAQI ECONOMY FOR THE PERIOD (2004-2017)

<http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.5-3.24>

Sohaila Abdul-Zahra AL-HUJAIMI¹ & Nidal Shaker Jawdat AL-HASHEMI²

Abstract:

The Process of rapid Economic growth provides the opportunity for countries the creation of human capital capable of increasing productivity, improving job opportunities and raising the quality level of community life, but the process of preparing it requires an efficient and effective educational and training system on the one hand, and providing the highest possible health level as a key to increasing production and raising productivity on the other hand. This research has dealt with the analysis of human capital indicators for the period (2004-2017) in Iraq. the study concluded that to these indicators of knowledge - education - health -training- income, are the main pillars for achieving economic growth in all areas of life during the study period. The study recommends giving attention to the human capital and employing it in production process in a way that reduces societal disparities and enhances, perhaps economic growth.

Key words: Human Capita, Knowledge, Education, Health, Economic Growth.

Received :
14/08/2021

Accepted:
05/09/2021

Published:
01/10/2021

¹ Dr. , Al-Mustansiriya University, Iraq, Sohayla1973@yahoo.com, <https://orcid.org/0000-0001-7615-3028>

² Prof. Dr. , Al-Mustansiriya University, Iraq, dr.nidhaljawdat@gmail.com, <https://orcid.org/0000-0003-1596-8797>

تحليل مؤشرات رأس المال البشري في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2017)

سهيلة عبد الزهرة الحجيبي³

نضال شاكر جودت الهاشمي⁴

الملخص

تسعى الدول إلى الاهتمام بالعنصر البشري من أجل التسريع بعملية النمو الاقتصادي حيث أن خلق رأس مال بشري كفوء قادر على زيادة الإنتاجية وتحسين فرص العمل ورفع المستوى النوعي لحياة المجتمع، إلا أن عملية إعداده تتطلب وجود نظام تعليمي وتكويني كفوء وفعال من جهة، وتوفير أرفع مستوى صحي ممكن بأعتباره مفتاحاً لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية من جهة أخرى، لقد تناول هذا البحث تحليل مؤشرات رأس المال البشري في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2017) في العراق. قد توصلت الدراسة إلى أن هذه المؤشرات المتمثلة بالمعرفة – التعليم – الصحة – التدريب – الدخل، هي الركيزة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي في جميع مجالات الحياة خلال مدة الدراسة. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام برأس المال البشري وتوظيفه في العملية الإنتاجية على نحو يقلل من الفرار من المجتمع ويعزز النمو الاقتصادي.

الكلمات الافتتاحية: رأس المال البشري، المعرفة، التعليم، الصحة، النمو الاقتصادي.

المقدمة:

يؤكد الاقتصاديون بمختلف مذاهبهم وتوجهاتهم الفكرية على أهمية العنصر البشري ودوره الفاعل في عملية الإنتاج وبرز دور وأهمية رأس المال البشري على وجه الخصوص في ظل التقدم التكنولوجي الذي ساهم في تحديد الوظائف التي لا تحتاج إلى مهارات عالية وعمل على خلق وظائف جديدة تركز على المعرفة وتعمل على التأثير في الأهمية النسبية لعوامل الإنتاج وهذا ما يدعو إلى تنمية رأس المال البشري من حيث الكم والكيف إذا صبحت العناصر المادية لا تحقق الأثر الإنتاجي إلا بتوفر عنصر بشري فعال قادر على إحداث توليفة مثالية في المزج بين عناصر الإنتاج من خلال تطوير المقدرات والمهارات وعبر إعداد برامج التدريب والتأهيل التي يمكن أن تساهم في التأثير على عملية النمو الاقتصادي. إذ ركز العديد من الاقتصاديين في تحليلاتهم على دور رأس المال البشري في إحداث النمو الاقتصادي عبر إدراجه في دالة الإنتاج باعتباره عامل إنتاجي تراكمي.

مشكلة البحث:

بالنظر لما يواجهه الاقتصاد العراقي من التحديات نتيجة الدمار والتخريب الذي سببه ويسببه عدم الاستقرار الأمني والسياسي والفساد الإداري تجاه القطاعات الاقتصادية والخدمية مما جعل من رأس المال البشري مبعثر وغير مستغل ولم ينال الأساليب العلمية (التعليم والتدريب) لتطوير مهاراته وقدراته للمساهمة في النمو والتنمية في العراق.

فرضية البحث:

إن انخفاض تراكمات رأس المال البشري سيكون سبب رئيسياً في ضعف تكوين الملاكات الكفوءة التي تشكل عائقاً أمام تحقيق النمو الاقتصادي في البلد.

هدف البحث:

³ د. ، جامعة المستنصرية، العراق، Sohayla1973@yahoo.com
⁴ أ.د. ، جامعة المستنصرية، العراق، dr.nidhaljawdat@gmail.com

تحليل مؤشرات رأس المال البشري على معدل النمو الاقتصادي في العراق من خلال استخدام بعض المؤشرات.

منهج البحث:

تم اتخاذ المنهج تحليلي في أسلوب البحث، وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مطالب أولها مفهوم رأس المال البشري والنمو الاقتصادي والمطلب الثاني العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، بينما تضمن المطلب الثالث بتحليل مؤشرات رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017.

المطلب الأول:

مفهوم رأس المال البشري والنمو الاقتصادي (إطار مفاهيمي)

أولاً: مفهوم رأس المال البشري

إن رأس المال البشري هو مفهوم عام للمعرفة والمهارات المجسدة في البشر، والتي تلعب دوراً مهماً في تحديد إنتاجية العمل وقدرتهم لاستيعاب المعرفة الجديدة وإتقان التقنيات الجديدة. ويتخذ تكوين رأس المال البشري أشكالاً مختلفة ويمر عبر مراحل مختلفة بالتوازي مع دورة حياة الإنسان.

ويعرف رأس المال البشري بأنه مجموعة من الخبرات والمعارف والطاقات والمهارات والإبداع والصفات التي يمتلكها العاملين ويستثمرونها في العمل.

ويعرف أيضاً العاملون الذين يملكون مجموعة من الكفاءات والخبرات والمهارات القادرة على إدخال التعديلات أو التغييرات الجوهرية وإنتاج الأفكار الجديدة والأساليب المتطورة في كل شيء، بفضل الابتكار والتحسين المتواصل، والعقول المفكرة التي تكون ملزمة بمعرفة كبيرة تجعل المنظمة قادرة على التميز عالمياً من خلال الاستجابة لرغبات الزبائن واقتناص الفرص المناسبة التي تتيحها التقنية.

وكذلك يعرف رأس المال البشري بأنه "المعرفة والمهارات والإمكانات والقدرات والصفات والخصائص المختلفة الكامنة في الأفراد والتي لها ارتباط بالنشاط الاقتصادي" كما أن رأس المال البشري لا يركز فقط على ما يمتلكه الأفراد من معرفة ومهارات وما يمتلكونه من قدرات وصفات وخصائص، إنما يوضح ويبين المدى الذي يستخدم فيه الأفراد كل ما تعلموه وما يمتلكونه استخداماً منتجاً مرتبطاً بالنشاط الاقتصادي.

كما عرف آدم سميث رأس المال البشري على أنه مجموعة من القدرات المكتسبة والمفيدة لأعضاء المجتمع أو لجميع السكان ويمكن الحصول عليها من خلال إعالة الطالب خلال تعليمه أو دراسته.

كذلك يعرف رأس المال البشري على أنه أصل أو جودة غير ملموسة غير مدرجة في الميزانية العمومية للشركة يمكن تصنيفها على أنها القيمة الاقتصادية لتجربة ومهارات العامل. يتضمن ذلك أصولاً مثل التعليم والتدريب والذكاء والمهارات والصحة والأشياء الأخرى التي يقدرها أصحاب العمل مثل الولاء والالتزام بالمواعيد.

لقد اجتهد الكثير من الكتاب والباحثين والمهتمين في موضوع الموارد البشرية وتنمية الموارد البشرية في رسم أبعاد وشرح مفهوم رأس المال البشري بدءاً من ظهوره وحتى الآن. وبمراجعة الأدب النظري لموضوع رأس المال البشري يلاحظ أن هناك الكثير من المفاهيم والتعريفات لهذا المصطلح ومن هذه المفاهيم والتعريفات:

يرى الفريد مارشال أن البشر هم رأس مال يجب استثماره للحصول على أقصى طاقة وإمكانية يمتلكها للبقاء لكي يبتكر ويبعد في باقي رؤوس الأموال الأخرى وهناك خمسة أنواع من رؤوس الأموال هي:

1. رأس المال المادي: ويقصد به رأس المال المالي والنقدي.
2. رأس المال الطبيعي: ويقصد به الموارد الطبيعية والنظم البيئية.
3. رأس المال الإنتاجي: ويقصد به الأصول المادية القادرة على إنشاء السلع والخدمات.
4. رأس المال الاجتماعي: ويقصد به العلاقات الاجتماعية والقيم الإيجابية في المجتمع.
5. رأس المال البشري: ويقصد به القدرات الإنتاجية الموروثة أو المكتسبة.

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رأس المال البشري "هو الزيادة في إنتاجية العمال والموظفين لامتلاكهم المهارات المعرفية والتقنية التي حصلوا عليها من خلال العلم والخبرة".

كما أن تقرير التنمية العربية الإنسانية لعام 2010، يعرف رأس المال البشري على أنه التوجهات والمعارف والقدرات التي يكتسبها الأفراد من خلال التعليم والتدريب والخبرة العملية.

ويرى البنك الدولي أن رأس المال البشري يتألف من المعارف والمهارات والقدرات الصحية التي تتراكم لدى الأشخاص على مدار حياتهم بما يمكنهم من استغلال إمكاناتهم كأفراد منتجين في المجتمع. ويمكنه إنهاء الفقر المدقع وبناء مجتمعات أكثر شمولاً من خلال تنمية رأس المال البشري. ويتطلب ذلك الاستثمار في البشر عن طريق توفير التغذية، والرعاية الصحية، والتعليم الجيد، والوظائف، وبناء المهارات. حيث أنه بدون رأس المال البشري لن يتسنى للبلدان تحقيق النمو الاقتصادي، ولن تكون لديها قوة عاملة مؤهلة للعمل في وظائف تتطلب مهارات أعلى في المستقبل ولن تتنافس بفاعلية في اقتصاد العالم. وعليه أن رأس المال البشري هو مجموعة التراكمات من المعرفة التي حصل عليها الفرد خلال مراحل التعليم التي مر بها في حياته خارج المنظمة وداخلها والتي يتم إسقاطها على أرض الواقع من خلال الأداء فتترجم بذلك إلى مهارات وقدرات وخبرات وأفكار ومواهب وسلوك وقيم يكتسبها الفرد وهي ما يميزه عن باقي الأفراد داخل منظمته. فالوصول على المعرفة من خلال المنظمة يكون عن طريق نظم التعليم النظامية داخل الدولة، إلى أن يلتحق هذا الفرد بوظيفة تناسب مؤهلاته، هنا تأتي طرق التعليمات التي تتبعها المنظمات المتعلمة عن طريق ممارسات الآخرين، وتقوم بنقل المعرفة بسرعة وفاعلية بكل كيانها بشكل تشاركي فتقوم بنقل تلك المعرفة إلى كافة أنحاء وأقسام المنظمة وأفرادها وبذلك استطاعت هذه المنظمات تطوير قدراتها على التكيف والتغير المستمرين تفرضه عليها ديناميكية البيئة المحيطة بها وبذلك تحقق استثمارها في الموارد البشرية باستخدام عدة طرق أهمها التدريب المستمر للعاملين، جعل القرارات لا مركزية قدر الإمكان، والتشجيع على تمازج الخبرات المختلفة، والقدرة على تحمل الأخطاء والاستفادة منها والانفتاح وتقبل وجهات النظر المختلفة. وهنا نجد أن خصائص العمالة والتوظيف في الاقتصاد الجديد (اقتصاد المعرفة) أصبحت تفرض على المورد البشري التعلم المستمر مدى الحياة وأصبح الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق (التعليم وتدريب المورد البشري) من المقومات الأساسية لنمو الدول..

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول أن مفهوم رأس المال البشري هو مفهوم ديناميكي متعدد الأبعاد يتسم بعلاقات تشابكية قوية مع العديد من المفاهيم العامة الأخرى. مثل رأس المال المعرفي ورأس المال الاجتماعي إلا أنه يتميز عنهم كونه يركز على العنصر البشري باعتباره فقط أحد المحددات الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي.

ثانياً: مفهوم النمو الاقتصادي (المفهوم، العناصر)

1- مفهوم النمو الاقتصادي.

برزت العديد من التعاريف لمصطلح النمو الاقتصادي منها:

- عرف سيمون كوزنتس (S.Kuznets) النمو الاقتصادي بأنه (الارتفاع في نصيب الفرد أو نصيب عنصر العمل من حجم الناتج) وهذا يعني أن زيادة حجم الناتج غالباً ما يصاحبها ارتفاع حجم السكان لذلك فإن التقدير الحقيقي لمستوى الازدهار الاقتصادي يتطلب الاعتماد على حساب معدلات النمو الاقتصادي باستخدام مؤشر نصيب الفرد من حجم الناتج.
- كذلك يعرف النمو على أنه الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أي هو الزيادة في إجمالي الدخل الوطني بالشكل الذي يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط بل يجب أن يترتب عليه زيادة في الدخل الحقيقي، أي إن معدل النمو لا بد أن يتجاوز معدل النمو السكاني، هناك بلدان يزيد فيها إجمالي الناتج المحلي إلا أن نمو السكان يكون بمعدل أعلى بحيث يعرقل زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي أي لا يتحقق النمو الاقتصادي رغم زيادة الناتج المحلي.
- أما بالنسبة لنموذج سولو (Solow) النيوكلاسيكي للنمو يعتبر مشاركة في تطوير النظرية النيوكلاسيكية للنمو، فهو يقوم على توسيع إطار نموذج هارولد - دومار من خلال إدخال عنصر إنتاجي إضافي (عنصر العمالة) ومتغير مستقل ثابت هو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي. وخلافاً للافتراضات التي تضمنها نموذج هارولد - دومار، مثل افتراض ثبات معاملات الدالة، وثبات الغلة مع الحجم بينما النموذج النيوكلاسيكي للنمو الذي قدمه سولو يستخدم فكرة تناقص الغلة مع الحجم بشكل منفصل لكل من رأس المال وعنصر العمل كما يفترض ثبات مشاركة العنصرين معاً، وبالتالي يكون التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو في الأجل الطويل، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن سولو وغيره من القائمين بالتنظير في مجال النمو الاقتصادي يرون أن المستوى التكنولوجي يتحدد خارج إطار النموذج وبشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى، التقدم التكنولوجي عند سولو من شأنه أن يرفع من إنتاجية عوامل

الإنتاج الكلية، إذن النمو الاقتصادي هو المحرك الأساسي الذي يساعد على تحسين مستوى معيشة الأفراد ويوفر لهم الزيادة في السلع والخدمات وفرص عمل جديدة فرص أكثر للقضاء على الفقر وتحقيق الرفاهية.

من التعريفات السابقة للنمو الاقتصادي يمكننا ان نستخلص أن:

- النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد وان يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى ان معدل النمو لابد ان يفوق معدل النمو السكاني.
- يجب ان تكون الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية.
- يشترط ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

2- عناصر النمو الاقتصادي

إن معرفة كيفية حصول عملية النمو الاقتصادي، هو معرفة مصادر النمو الاقتصادي، وهو هدف نظريات النمو الاقتصادي، ان مصادر النمو تعتمد على ثلاث عناصر أساسية لازمة لتحقيقه:

1. العمل: ان العامل المؤثر بشكل كبير في عملية الإنتاج هو العمل، ويقصد به القدرات الفكرية والجسمية التي يستطيع الإنسان استخدامها في العملية الإنتاجية، ويتعلق حجم اليد العاملة بعدد السكان القادرين على العمل والنشطين الجاهزين له وبساعات العمل التي يبذلها كل عامل.

2. التقدم التقني: وهي عبارة عن النظم المتطورة والتقنيات الحديثة التي تستخدم في العملية الإنتاجية وهدفها هو إنتاج بكمية وجودة أكبر وبوقت أقل من خلال نفس كمية المدخلات أو أقل أي الاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج ويتولد التطور التكنولوجي والتقني عن طريق الاكتشافات العلمية الجديدة والابتكارات والبحث العلمي والاختراعات الحديثة.

3. رأس المال: مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين، ويساعد على توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة وإحراز التقدم التقني من جهة أخرى. هناك نوعين رئيسيين لمصادر النمو الاقتصادي هي:

- **مصادر النمو المباشرة:** وهي المرتبطة بتراكم مدخلات العملية الإنتاجية
- **مصادر النمو الغير مباشرة:** وهي المرتبطة بالنظم الاقتصادية والسياسية المتوفرة في أي بلد وتمثل في الدستور والقوانين والأنظمة، فضلا عن المؤسسات الداعمة لمسيرة النمو الاقتصادي وتأثير العادات والاعراف المتأصلة في كل مجتمع.

المطلب الثاني:

العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي

هناك اهتمام كبير من قبل الباحثون باقتصاديات النمو الحديثة، من خلال تحديد مدى تأثير عنصر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي. وفيما يلي عدد من نماذج النمو الاقتصادي التي تبين العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، ومن اهم نماذج النمو:

- نموذج Solow:

في عام 1956 قدم روبرت سولو الطريقة المبسطة لنموذج النمو استند فيه إلى فروض المدرسة النيوكلاسيكية وكانت من اهم فرضياته التي تميزه عن نموذج هارولد دومار هو إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج (رأس المال K والعمل L) لأنه عندما يكون هناك معامل إحلال فني فإنه بالإمكان تعديل مسار النمو باتجاه التوازن عبر الزمن وقد اعتمد Solow على دالة الإنتاج (كوب دوكلاص) من اجل تحديد إطار تحليلي لأسباب النمو وحركته عبر الزمن وفي العام 1957 قدم Solow أفكارا جديدة في ذات المجال إذ أشار إلى أن معدل النمو في الناتج الإجمالي تحدده مجموعة من معادلات النمو تتعدى رأس المال المادي ورأس المال البشري وهي التقدم التقني وبناء على ذلك تم بناء نموذج وفق الصيغة التالية:

$$Y_t = A_t * f(k_t, L_t)$$

إذ أن AfL هو مشتقة الدالة الأصلية إلى العمل ويمثل الإنتاجية الحدية للعمل MPL وأن Afk تمثل الإنتاجية الحدية لرأس المال MPK باعتبار أن حصة رأس المال a وحصة العمل B من الناتج ويمثلان المرونة الجزئية لكل من العمل ورأس المال أي أن: $B = \frac{Af_k}{y} * k$ و $a = \frac{Af_L}{Y} * L$

وعلى افتراض أن حصة عائد رأس المال مكتملة لحصة عائد العمل عند ثبات غلة عائد الحجم أي أن دالة الإنتاج مقيدة بالقييد $1=B+a$ مما يعني أن $B=1-a$ بمعنى أن معدل نمو السكان سيكون:

$$y^*/y = A^*/A + a K^*/K + (1-a)L^*/L$$

وبلاحظ أن نموذج Solow المبسط وكذلك هارولد – دومار عجزت عن تفسير حقيقة نمو الدخل الفردي على المدى الطويل وعند وصول الاقتصاد إلى حالة الاستقرار يتوقف نمو دخل الفرد ويصبح ثابتاً عند حالة التوازن لهذا تم اللجوء إلى إدخال مفهوم التقدم التقني (A) الذي ينظر إلى أنه مساهمة خارجية داعمة للناتج المحلي ويزيد من كفاءة عوامل الإنتاج وهناك عدة تأثيرات للتقدم التقني.

يعتبر نموذج Solow من أهم النماذج التي أدخلت التقدم التقني كعامل مهم لتحقيق النمو الاقتصادي لكنه اعتبر أن (A) متغير خارجي وهو ينمو بشكل تلقائي وأن معدل نمو ثابت. أن اعتماد النيوكلاسيك وخاصة سولو على افتراضات المدرسة ذاتها خصوصاً فيما يتعلق بتناقض الإنتاجية الحدية لرأس المال وأثرها على انخفاض معدل النمو في الأجل الطويل كان مدعاة لبروز أفكار تشكك وتبتعد عن افتراضات المدرسة النيوكلاسيكية خاصة في ثمانينات القرن الماضي هذه الأفكار سعت للبحث عن مصادر ومسببات للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل ومن هنا نجد الكثير من المحاولات التي اندرجت تحت مفهوم نظريات النمو الداخلي وقسم منها مازال في مرحلة التطوير فبعض الاقتصاديين ركز على مفهوم المعرفة والبحث والتطوير مثل Poul Romer عام 1990 الذي انطلق من أن الأفكار والمعرفة تختلف عن العوامل الاقتصادية لأنها غير قابلة للمنافسة.

المطلب الثالث:

تحليل مؤشرات رأس المال البشري في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2017-2004).

1- مؤشرات رأس المال البشري في العراق 2017-2004

العراق من البلدان التي بالرغم من ثرواته النفطية والطبيعية وقواه البشرية المتعلمة والماهرة، إلا أن ظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية انعكست إلى جعله دولة تنتقل من كونها أكثر دول الشرق الأوسط تقدماً بمؤشرات التنمية البشرية إلى دولة تتميز بأدنى حد من تلك المؤشرات فضلاً عن العقوبات التي فرضت عليها طيلة المدة السابقة وما يتبعها من انعكاسات الاحتلال وتدني الوضع الأمني وعدم الاستقرار السياسي كل هذا أثر على دور العنصر البشري في رفع معدلات النمو الاقتصادي في العراق، وهذا ما سوف نتوصل إليه من خلال تحليل مؤشرات رأس المال البشري والمتمثلة:

أولاً- مؤشرات رأس المال البشري في العراق للمدة 2017-2004

1- المعرفة

إن المبادئ التي اقترتها القمة العالمية حول مجتمع المعلومات التي أقيمت في جنيف 2003 نصت على تمكين الدول والمجتمعات لبناء مجتمع معرفة شامل وذو توجه تنموي إذ يضع الإنسان في صميم اهتمامه وهذه الرؤية جاءت من ادراك أن مجتمع المعرفة غايته الأفراد ويتجه نحو تنميتهم لأنه مجتمع يتمكن فيه كل فرد من استحداث المعلومات والمعارف والنفاد إليها واستخدامها. إذ يجعل الأفراد والمجتمعات والشعوب قادرة على تغيير كل إمكاناتهم في النهوض في التنمية وتطوير حياة الأفراد.

وأكد تقرير المعرفة العربي لسنة 2016 على أن مؤشرات البحث والتطوير متاخرة في العالم العربي إذا ما قورنت مع مؤشرات القطاعات الأخرى، فقد بلغ مؤشر البحث والتطوير في العراق (24، 565%)، أما في دولة الإمارات فقد بلغ مؤشر البحث والتطوير (50، 076%)، وكان مؤشر البحث والتطوير في سوريا (21، 656%)، بينما في السودان فقد بلغ مؤشر البحث والتطوير والابتكار (16، 15%)، وجاء مؤشر البحث والتطوير في السعودية (56، 84%)، وفي ليبيا وصل مؤشر البحث والتطوير (22، 99%) وفي فلسطين كانت النسبة (18، 18%) وعند النظر في هذه الأرقام الإحصائية يتضح أنها تأثرت بمجموعة من العوامل (المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية).

2- الواقع التعليمي في العراق للمدة 2004-2017.

يكتسب التعليم أهميته من دوره في بناء رأس المال البشري هذا فضلا عن ارتباطه القوي بسائر القطاعات التنموية لذا يعد الاستثمار فيه الانطلاقة الحقيقية لتحقيق التقدم والتطور لذلك تعتبر المؤسسات الدولية التعليم استثمارا استراتيجيا في التنمية. وفي العراق نصت المادة 34 (اولا، ثانيا، ثالثا) من الدستور لعام 2005 على ان التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة لجميع العراقيين وهو الزامي في المرحلة الابتدائية. كما ان التعليم في العراق مجاني ولكل مراحله، بهدف انماء شخصية الانسان من اجل تعزيز واحترام حقوق الإنسان.

وبعد التغير السياسي والاقتصادي في العراق عام 2003 سعت الحكومات المتعاقبة للنهوض بواقع قطاع التعليم من خلال تذليل المعوقات التي تقف امام هذا القطاع الحيوي ووفقا للتطور الذي يشهده العالم، ومن اهم المؤشرات التي تعكس لنا واقع التعليم في العراق:

أ. مؤشر حجم الإنفاق العام على التعليم: إن الزيادة السكانية والتحولات الاقتصادية أدت إلى تزايد الإقبال على التعليم والذي يتطلب بدوره زيادة الإنفاق عليه وتوفير مستلزماته الدراسية متمثلة بأبنية مدرسية ومعلمين مؤهلين وأجهزة مختبرية دراسية فضلا عن ضرورة تواجد كوادر مشرفة على العملية التعليمية برمتها وغير ذلك من متطلبات المؤسسات التعليمية.

جدول (1) الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العام في العراق 2004- 2017 (بالدولار)

السنة	الإنفاق على التعليم (التربية والتعليم العالي) مليون دولار (1)	معدل النمو % (2)	النفقات العامة (بالدولار) (3)	نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام % (4)	الناتج المحلي الاجمالي GDP مليون بالدولار (5)	نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الاجمالي % (6)
2004	1182.34	_____	22104.26	5.35	53235358.7	3.23
2005	1097.78	-7.15	17954.51	6.11	73533598.6	2.19
2006	1413.85	28.79	22827.46	6.19	95587954.8	2.17
2007	1973.49	39.58	31100.58	6.35	111455813.4	2.22
2008	4411.25	123.52	49793.27	8.86	157026061.6	3.35
2009	6385.21	44.74	44929.08	14.21	130643200.4	5.72
2010	5798.55	-9.18	55001.70	10.54	162064565.5	4.19
2011	6787.98	17.07	67314.24	10.08	217327107.4	3.65
2012	8145.03	19.99	90171.16	9.03	254225490.7	3.74
2013	9103.71	11.77	91657.83	9.93	273587529.2	3.88
2014	8364.27	-8.12	70333.52	11.89	266332655.1	3.73
2015	7825.27	-6.44	59157.58	13.23	194680971.8	4.66
2016	8178.46	4.51	56359.19	14.51	196924141.7	4.77
2017	8776.05	7.30	63866.42	13.74	221665709.5	4.59
معدل نمو المركب	15%	-5%	7.7%	6%	10.5%	2%

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية.

- العمود (5، 1) الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، تم تحويل المبلغ بالدولار.

- العمود (2) تم استخراج معدل النمو بتقسيم الإنفاق سنة 2004/2005-1*100 وعمود (3، 4) من عمل الباحثة.

معدل النمو المركب = $\left(\frac{1}{n} \right) \left(\frac{\text{النهائية القيمة}}{\text{المبدئية القيمة}} \right) - 1$ * 100.

ويعود الارتفاع في الإنفاق على التعليم خلال المدة (2004-2017) كما في الجدول أعلاه إلى ارتفاع إيرادات النفط مما زاد من حصة التعليم في الموازنة. في حين هذا الارتفاع لا يعطي مؤشرا واضحا على تحسن نوعية التعليم في العراق لان نسبة عالية جدا من الإنفاق تذهب إلى الموازنة التشغيلية في حين نسبة قليلة تذهب إلى الموازنة الاستثمارية، كما ان زيادة الإنفاق على التعليم لا يعني بالضرورة تحسن نوعية وجودة المخرجات التعليمية مالم يكن هناك إدارة كفوة لهذه التخصيصات المالية. ان زيادة الإنفاق على التعليم يساهم بالارتقاء بالمستوى العلمي والتربوي ويوفر الأساس السليم والفاعل لانطلاقة الفرد وتنمية قدراته الإبداعية بما يحقق اهداف التنمية المستدامة ويرفع دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي.

3- الواقع الصحي في العراق.

تعمل التنمية البشرية على الاهتمام بالمستوى الصحي والتعليمي للأطفال، وتوجد مراحل متعددة لتنمية صحة الإنسان منها الاهتمام بالأمن من الناحية الصحية والثقافية والاهتمام بمرحلة الطفولة بوصفها مرحلة التكوين الأساسي، كما يجب ان ينال الطفل حظا من التربية السليمة، وان ينشأ على القيم ومبادئ التربية السليمة.

توجد علاقة سببية تبادلية بين الصحة والتنمية، فالصحة تؤثر في التنمية من خلال تأثيرها في الإنتاجية، إذ ان الصحة الجيدة تجعل الفرد يتمتع بالقدرة على بذل مجهود أكبر من خلال وحدة الزمن والعمل. وكل هذه العوامل تساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية. ومن اهم المؤشرات التي تعكس واقع قطاع الصحة في العراق:

أ - مؤشر الإنفاق العام على الصحة:

هناك شحة في التمويل وتدني الأولوية الممنوحة للصحة في الموازنة الحكومية، ومن الطبيعي تكون الطريقة التي يتم تمويل القطاع الصحي بها، لها تداعيات وبشكل مباشر على قدرة الأفراد على الوصول لرعاية صحية جيدة وان تدني التمويل للخدمات الصحية الأساسية يعرض المواطنين لضائقة مالية او الوقوع في براثن الفقر بسبب الإنفاق المباشر على الخدمات الصحية لحاجتهم الماسة لها. انطلاقا من الدستور العراقي فان الرعاية الصحية حق تكفل الدولة توفيره لكل مواطن عراقي. إذ ورد في المادة 31:

أولاً: لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية، ومن اولويات الدولة الاهتمام بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج، بإنشاء مختلف انواع المستشفيات والمؤسسات الصحية.

ثانياً: للأفراد والهيئات انشاء مستشفيات او مستوصفات او دور علاج خاصة وبإشراف من الدولة إلا ان الوضع الصحي للسكان في العراق قد تدهور بشكل خطير وكان احد الأسباب في تدني المستوى الصحي هو انخفاض الإنفاق على هذا القطاع وتحول التمويل الصحي خلال السنوات الماضية من نموذج الدولة التي تقدم الرعاية الصحية المجانية إلى نظام التمويل الذاتي. وقد أشارت المؤسسات الصحية الدولية إلى ان نسبة تزيد على 70% من تكاليف الرعاية الصحية يتحملها المريض العراقي. مع العلم ان منظمة الصحة العالمية أوصت بان لا تزيد النسبة عن 30% لكي لا يتعرض الفرد للفاقة والعوز ان الإنفاق الصحي الحكومي بالعراق منخفض قياسا باحتياجات إعادة بناء القطاع الصحي وهذا بحد ذاته مشكلة لذا فمن الخيارات المتاحة امام الحكومة لتحسين الوضع في القطاع الصحي والتقليل من معاناة المرضى هو زيادة تخصيصات القطاع الصحي عن طريق تغيير اتجاهات الإنفاق العام باتجاه دعم هذا القطاع.

ان ترجمة مؤشرات التنمية البشرية تتضح عن طريق مؤشرات الخدمات الصحية والتي تتمثل بوفيات الأطفال الرضع ووفيات الأطفال دون الخامسة وكذلك وفيات الأمهات والعمر المتوقع لدى الحياة والإنفاق على الخدمات الصحية، وترتبط هذه المؤشرات بتنمية رأس المال البشري ارتباطا وثيقا.

إذ ان هناك ارتفاع في معدل توقع الحياة عند الولادة من 68.64 سنة عام 2004 إلى 70.29 سنة عام 2017، وذلك بسبب ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق على الصحة في السنوات الاخيرة، ويعني ذلك ان هناك تحسن في مستويات الخدمات الصحية التي تقدم للمواطنين من قبل الحكومة، مما أدى إلى زيادة مستوى العمر المتوقع عند الولادة وحسب التقارير الصحية السنوية لوزارة الصحة.

ب - مؤشر عدد الأسرة لكل 1000 شخص وعدد الوحدات الصحية:

يعاني القطاع الصحي كغيره من القطاعات الخدمية للأهمل الحكومي بسبب الأزمات المتعاقبة وتدهور البنية التحتية لمختلف القطاعات الاقتصادية كل هذه العوامل ساعدت على بروز ضعف الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين وتؤثر التقارير السنوية الصادرة عن وزارة الصحة ذلك. إذ أشارت إلى مؤشر عدد الأسرة لكل 1000 شخص بعدم حصول زيادات لهذا المؤشر خصوصاً فيما يتعلق بالسنوات (2005، 2014، 2015) والتي أشرت تدهور الوضع الصحي بسبب الأعمال الإرهابية التي طالت عدد من المحافظات.

ج - مؤشر عدد الأطباء لكل 1000 شخص:

يعكس مؤشر عدد الأطباء مستوى الصحة العامة والخدمات المقدمة للمرضى كما بين المؤشر مدى التقدم الذي وصلنا إليه المعرفة في المجال الصحي فزيادة عدد الأطباء في أي دولة ما هو إلا دليل على تطور القطاع الصحي في هذه الدولة. ان التقارير السنوية لوزارة الصحة في العراق أشارت إلى ان عدد الأطباء لكل 1000 شخص ارتفع في السنوات 2004-2005 من (16022) إلى (16788) طبيب في المدة نفسها، وعاد لينخفض في المدة 2006-2007 من (16518) إلى (15834) طبيب لكل 1000 شخص بسبب هجرة الأطباء في هذه السنوات نتيجة الأحداث الطائفية التي شجعت هذا النوع من الموارد البشرية من البحث عن الاستقرار الأمني لمزاولة أعمالهم الإنسانية. بينما نجد ان هذا لمؤشر ارتفع في عام 2009 لغاية 2013، وكان الارتفاع ملحوظاً فقد ارتفع المؤشر من (22396 إلى 29610) طبيب لكل 1000 شخص لهذه المدة. ثم ما لبث ان انخفض عدد الأطباء للسنوات 2014 و 2015 من (28592) إلى (25801) طبيب لكل 1000 شخص بسبب الفراغ الأمني المدمر منذ منتصف عام 2014، عندما استولى داعش على مدينة الموصل وتغلب على مساحات شاسعة من الأراضي في الأجزاء الشمالية والغربية من البلاد، اما السنوات 2016 و 2017 فقد شهدت تحسناً في الوضع الأمني الذي القى بضلاله على الواقع الصحي بشكل مباشر ومنها المؤشرات الصحية الذي أدى إلى ارتفاع مؤشر عدد الأطباء لكل 1000 شخص.

جدول (2) مؤشر الإنفاق على الصحة ونصيب الفرد من الإنفاق للفترة (2004- 2017)

السنة	الإنفاق على الصحة	النفقات العامة (بالدولار)	الناتج المحلي الإجمالي GDP مليون بالدولار (5)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار)	نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق على الصحة %	نسبة مجموع الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي %	نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من إجمالي الإنفاق الحكومي %
2004	1، 788، 257، 4	22104.26	53235358.7	1349.0	0.036	0.1855	0.7256
2005	1.469.086.2	17954.51	73533598.6	1785.3	0.230	0.8762	43.8831
2006	1.637.696.9	22827.46	95587954.8	2231.9	0.027	0.8126	5.1839
2007	1.789.216.0	31100.58	111455813.4	2966.0	0.030	0.7939	4.2395
2008	2.708.934.1	49793.27	157026061.6	4258.1	0.034	0.6535	3.9260
2009	2.666.786.2	44929.08	130643200.4	3526.4	0.035	0.8437	4.0057
2010	3.823.056.5	55001.70	162064565.5	4263.4	0.042	0.8433	4.4575
2011	4.591.914.2	67314.24	217327107.4	5571.6	0.056	0.8603	4.3732

10.0210	1.6618	0.124	6373.9	254225490.7	90171.16	4.047.971.3	2012
9.4510	1.6497	0.129	6685.6	273587529.2	91657.83	4.930.391.2	2013
10.0467	1.8087	0.138	6560.0	266332655.1	70333.52	4.283.254.1	2014
13.0449	2.4350	0.135	4737.6	194680971.8	59157.58	3.772.844.9	2015
14.0366	2.5812	0.141	4606.2	196924141.7	56359.19	4.009.530.7	2016
14.5623	2.3744	0.142	5049.5	221665709.5	63866.42	3.298.298.9	2017

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية.

نلاحظ ان هناك ارتفاع في معدل توقع الحياة عند الولادة من 68.64 سنة عام 2004 إلى 70.29 سنة عام 2017، وذلك بسبب ارتفاع نصيب الفرد من اجمالي الانفاق على الصحة في السنوات الاخيرة، وكما ورد في الجدول (2) يعني ذلك ان هناك تحسن في مستويات الخدمات الصحية التي تقدم للمواطنين من قبل الحكومة، مما أدى إلى زيادة مستوى العمر المتوقع عند الولادة. ومن العناصر المهمة المعبرة عن رفاه وتقدم المجتمع هو بقاء الأطفال على قيد الحياة. اما معدل وفيات الأطفال الرضع فقد انخفض من (29182) في عام 2004 إلى (25465) عام 2017، اما فيما يخص وفيات الأمهات فهناك تحسن واضح. فقد انخفضت نسبة وفيات الأمهات (لكل مائة الف ولادة حية) من 122 وفاة في عام 2004 إلى 79 وفاة في عام 2017. لكن السنوات (2015، 2014، 2013) كان هناك ارتفاع في نسب وفيات الأمهات وان هذه النسب تعتبر كبيرة ودرجة، والسبب هو تدهور الوضع الأمني ودخول المجاميع الإرهابية إلى المدن والتي أدت إلى نزوح عدد كبير من السكان.

4- التدريب في العراق.

إن سياسات التدريب الحديثة وما يتفرع منها سواء سياسات تدريب على مستوى قطاع او على مستوى مشروع تتميز بدور مهم يماثل أهمية السياسات التعليمية ودورها في تنمية رأس المال البشري حتى أصبحت جودة الموظفين والتحسين المستمر لمهاراتهم وإنتاجيتهم من خلال التدريب، معترف بها الآن على نطاق واسع كعوامل حيوية في ضمان النجاح والربحية على المدى الطويل للشركات الصغيرة

ان المادة (1) و(2) من قانون العمل المرقم (71) لسنة (1987) تهدف إلى مايلي:

-المادة(1) تهدف إلى التدريب المهني كذلك تستهدف شريحة العاملين المبتدئين لغرض إعدادهم وتأهيلهم وتمدهم بالخبرات الفنية لكافة انواع العمل بالإضافة إلى تطوير المستويات الفنية للعاملين المهرة ورفع مستوى كفاءتهم الإنتاجية والمهنية.

-المادة (2) وتسري تعليمات هذه المادة على المهن التي يتدرب عليها العمال في القطاع (الخاص، والمختلط، والتعاوني) بالإضافة إلى الأفراد الغير مرتبطين بعقود عمل في المراكز الخاصة بالتدريب المهني التي هي احد فروع دائرة العمل والضمان الاجتماعي، ان وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تولي نشاطات و فعاليات دائرة التدريب المهني والوظيفي درجة عالية من الأهمية إذ تم ايجاد سياقات علمية تتبع لتدريب وتأهيل وتطوير المورد البشري في العراق سواء كان اختصاص العاطلين عن العمل اختصاصهم (علمي ام هندسي ام مهني) فتتم تنمية مهاراتهم المختلفة بما يناسب تحصيلهم الدراسي ومجال نشاطهم ومسؤولياتهم ومهمة تنفيذ هذه السياقات اوكلت إلى دائرة التدريب المهني التي وفرت الأجهزة والمستلزمات التدريبية المستحدثة للاستعانة بها في زيادة مهارة اداء المتدرب، وتطوير الملاكات التدريبية بتنظيم دورات متخصصة في عدة دول للمدة (2004-2015). هناك جهود بذلت من قبل الحكومة لاعداد وتطوير العنصر البشري من خلال البرنامج الريادي الذي يحرص على مساندة الشباب العاطلين عن العمل بعد ان يتم حصولهم على المهارات عن طريق مشاركتهم في الدورات التدريبية المهنية ومن هذه البرامج:

- برنامج (كاب)2

ثانياً- تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004_2017).

يُعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعبر عن مستوى التقدم للمجتمعات. لقد درج الاقتصاديين على استعمال جملة من المؤشرات الاقتصادية للتعبير عن النمو، على الرغم من أنه حصيلة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية عدة لا يمكن إخضاع العديد منها للقياس الكمي، لذا سيتم التركيز على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كمعايير للتعرف على النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي، وهي كالآتي:

المؤشر الأول: الناتج المحلي الإجمالي GDP.

المؤشر الثاني: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ثالثاً- تحليل مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004_2017).

يشير الناتج المحلي الإجمالي GDP إلى "قيمة السلع والخدمات النهائية (التامة الصنع) المنتجة داخل الرقعة الجغرافية للبلد خلال مدة زمنية عادةً ما تكون سنة واحدة"، وذلك بعد استبعاد رسم الخدمة المحتسب، أو ما يساوي القيمة المضافة لجميع الوحدات العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد ما، كالزراعة والصناعة.. الخ، لذا فإنه يُعد من أكثر المعايير شمولاً لقياس مجمل إنتاج الدولة من السلع والخدمات (31). ومن ثم من أهم المؤشرات الكلية المعبرة عن نمو الاقتصادي القومي، وإن سرعة نمو ذلك الاقتصاد تتوقف بلا شك على ما يملك من طاقات إنتاجية، مادية وبشرية، ولما كان من غير الممكن تحقيق تنمية بمعناها الشامل في بلد ما دون تحقيق نمو اقتصادي، لذا فإن تطور الناتج المحلي الإجمالي يعد مؤشراً تنموياً مهماً، وهنا سيتم التعبير عن النمو الاقتصادي بالتغيير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات، فضلاً عن التغيير في حصة الفرد من ذلك الناتج. والجدول (3) يصور مؤشرات الأداء الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017 وبالأسعار الثابتة (1988=100)

إذ يشير الجدول (3) إلى استمرار معدل النمو المركب في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة 2004-2010 إذ بلغ نحو (8.4 %) إذ اخذ الناتج في حالة الارتفاع المستمر ليصل الناتج في نهاية المدة إلى (6.57751) مليون دينار، أما معدل النمو المركب للمدة (2011-2017) بلغت نحو (6.4 %) حيث شهدت هذه المدة تقلبات اقتصادية لا سيما الأعوام 2011 و 2012 و 2013 حققت نمو موجب في الناتج المحلي الإجمالي إذ كان معدل النمو السنوي لعام 2011 ما يقارب (21.10 %) عن عام 2010، أما عام 2012 فكان معدل النمو السنوي ما يقارب (62.12 %) عن عام 2011، ويعود سبب إلى ارتفاعه إلى زيادة الصادرات النفطية العراقية للخارج، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط عالمياً، وتواصل هذا الارتفاع حتى عام 2014، إذ لا يخفى أن حجم الناتج المحلي الإجمالي في بيئة الاقتصاد العراقي يتوقف إلى حد بعيد على أسعار النفط الخام، فزيادة أسعار النفط الخام أو انخفاضها يؤثران بشكل واضح في تحديد الناتج المحلي الإجمالي، مما جعل القطاع النفطي يلعب دوراً رئيساً في الاقتصاد العراقي بوصفه قوة اقتصادية ومالية. أما الانخفاض الموجب في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2014 و 2015 كانت نتيجة للوضع الأمني غير المستقر للعراق، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة فائض المعروض من النفط العالمي مما انعكس في انخفاض الأسعار إلى دون (50 دولار).

يبدو إن اتجاه معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي قد ارتبطت إلى حد كبير في إنتاج قطاع النفط الخام، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال مقارنة معدلات النمو المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو الناتج المحلي بعد استبعاد ناتج قطاع النفط، إذ يتبين أن الناتج المحلي عدا النفط شهد معدل نمو مركب مرتفع وبمعدل عالٍ خلال المدة (2004-2010) إذ بلغ نحو (6.4 %) أما نهاية المدة (2011-2017) حققت نمو مركب بلغ نحو (1.9 %) كما يمكن ملاحظة عمق الفجوة الكبيرة بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي عدا النفط، وهذا يعبر عن اختلال كبير في هيكل للتقلبات التي تحدث في أسواق النفط العالمية.

الإنتاج، يجعل الاقتصاد العراقي واستقراره رهناً كذلك فإن هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي سيخلف اختلالات اقتصادية وسوقية مستقبلية، لذا ضرورة الإفادة القصوى من عائدات النفط في توليد نحو القطاعات الاقتصادية الأخرى

جدول (3) مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2017 مليون دينار (1988 = 100)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي عدا النفط ¹	النفط الخام 2	لناتج المحلي الإجمالي 3 = 2+1	معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي 4
2004	21818.4	42.19	41607.8	54.16
2005	25119.2	7.43-	43438.8	4.40
2006	28523.9	5.5	47851.4	10.16
2007	277321.1	7.51	48510.6	1.38
2008	28344.9	12.48	51716.6	6.61
2009	30843.5	2.17	54721.2	5.81
2010	33652.0	0.93	57751.6	5.54
2011	36527.0	12.55	63650.4	10.21
2012	41058.5	12.9	71680.8	12.62
2013	45319.8	3.2	76922.0	7.31
2014	44812.8	4.35	77789.7	1.13
2015	41586	15.93	79817.5	2.61
2016	43257.3	24.41	90822.2	13.79
2017	41789.7	4.11-	87399.9	3.77-
معدل النمو المركب 2010-2004	6.4	2.86	4.8	
معدل النمو المركب 2010-2004	1.9	7.7	4.6	

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية

رابعاً- تحليل مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004_2017).

على الرغم من أن تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) قد لا يعبر عن الهدف الحقيقي للتنمية والمتمثل برفع المستوى المعيشي للفرد، إذ قد يرتفع ذلك المتوسط دون أن يصاحب ذلك تطوراً حقيقياً بالمستوى المعيشي لمعظم الأفراد، ومع ذلك عُنيت أدبيات التنمية بهذا المؤشر باعتباره مؤشراً تنموياً يعبر عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للبلد، فالنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الزمن، وهذه الزيادة قد تؤدي إلى رفع مستويات المعيشة في حالة عدم حدوث مشكلات كالتضخم واختلال موازين المدفوعات وعدالة التوزيع.

يصور الجدول (4) تطور مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في بيئة الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2017)، إذ بلغ معدل النمو المركب خلال المدة (2010-2004) نحو (2.14 %)، وبلغ نصيب الفرد من الناتج في عام 2004 نحو (14.1533) دينار، وحقق نمو سنوي في عام 2006 بلغ نحو (6.92 %)، وهذا النمو يعزى لتحسن ظروف البلد بعد تغير النظام السياسي والاقتصاد في العراق وما آتاليه من تصدير النفط الخام مما انعكس في تعظيم الإيرادات النفطية، ولكنه قد لا يعبر عن تحسن مواز في المستوى المعيشي للفرد في ظل تردي البنى التحتية والخدمات الاجتماعية.

أما خلال المدة (2011-2017) حقق متوسط نصيب الفرد من الناتج معدل نمو مركب بلغ (3.03 %)، وهو أعلى معدل نمو مركب خلال الدارسة، ويعكس هذا التحسن في أسعار النفط وللوضع الأمني المستقر خلال المدة من (2011-2014)، ولكن بعد عام 2014 تدهور الأمن مما أدى إلى تحقيق معدل نمو سنوي سالب بلغ (-1.40 %) ثم أخذ في التحسن خلال المدة (2015-2016)، وفي نهاية المدة بلغ النمو السنوي نحو (-28 %) في حين بلغ معدل النمو المركب خلال مدة الدراسة نحو (1.25 %). وعلى الرغم من هذا الارتفاع في نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه لا ينبغي حالات التباين في مستويات المعيشة بين المواطنين والفارق في مستويات المعيشة بين سكان المدن وسكان الريف أو فوارق الدخل بين الجنسين، إذ يتلقى أفقر (20 %) من الأسر أقل من (7 %) من إجمالي دخل الأسر العراقية، في حين يتلقى أغنى (20 %) ما نسبته (44 %) من إجمالي دخل الأسر العراقية، أي 6 أضعاف ما تتلقاه الأسر الفقيرة (34) ما يدل على سوء الدخل بين فئات المجتمع.

جدول (4) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في بيئة الاقتصاد العراقي (2004-2017)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	عدد السكان	متوسط نصيب الفرد من الناتج	معدل النمو متوسط الدخل %
2004	41607.8	27.139	1533.14	49.62
2005	43438.8	27.963	1553.44	1.32
2006	47851.4	28.810	1660.93	6.92
2007	48510.6	29.682	1634.34	1.60-
2008	51716.6	31.892	1621.46	0.79-
2009	54721.2	31.664	1728.18	6.58
2010	57751.6	32.490	1777.52	2.85
2011	63650.4	33.338	1909.24	7.41
2012	71680.8	34.208	2095.44	9.75
2013	76922.0	35.096	2191.76	4.60
2014	77789.7	36.005	2160.52	1.40-
2015	79817.5	35.213	2266.71	4.90
2016	90822.2	36.169	2511.05	10.78
2017	87399.9	37.140	2353.26	6.28-
معدل النمو المركب % 2010-2004 % 2017-2011	4.80 4.60	2.61 1.56	2.14 3.03	

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات:

- 1- يعاني رأس المال البشري من الإهمال في مجالات التدريب والتأهيل ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية العالمية. مما أدى إلى هجرة الكفاءات العلمية إلى الخارج. لقد جاءت نتائج التقدير في الأجل القصير، بأن متغير الإنفاق على التعليم ومتغير متوسط حصة الفرد من الدخل كانت معنوية في تأثيرها في معدل النمو الاقتصادي. أما متغير الإنفاق على الصحة فلم يكن معنوياً في تأثيره في معدل النمو الاقتصادي.
- 2- أن واقع التعليم في العراق لا يلبي متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة إذ لا يزال يعاني هذا القطاع من الإهمال الحكومي المتمثل في نقص البنى التحتية.
- 3- تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد في بيئة الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2017) وهذا ينتج عن التقلبات الاقتصادية والسياسية التي مرت بالاقتصاد العراقي والتداعيات أحداث عام 2003.

ثانياً- التوصيات:

1. ضرورة وجود تناغم بين سياسات التعليم وتهيئة الكوادر التقنية والمهنية مع متطلبات النمو الاقتصادي لغرض رفع كفاءة الأيدي العاملة وقدرته الإنتاجية.
2. الاهتمام بالتعليم المهني وتوجيه فئة الشباب للاستفادة منها وتشجيع الالتحاق في التخصصات العلمية الدقيقة لدعم الآليات والتخطيط من خلال وضع البرامج المثلى لضمان تحكم رأس المال البشري بالكمية والنوعية الكافيتين ومواءمة مع متطلبات الاقتصاد الوطني.

3. بالنظر لان التعليم هو المكون الأكبر، لرأس المال البشري فلا بد ان تكون القيمة المضافة له، ترتبط بمستوى مساهمته في الاقتصاد، ولان جودة ونوعية رأس المال البشري، ترتبط وتتأثر بعوامل الابتكار- التعليم- التدريب- لذلك لابد من التركيز على جودة التعليم، وتحسينه وتطويره بما يتماشى مع دوره الهام باعتباره مصدر الاستثمار في الإنسان.

4. ضرورة إعادة هيكلة قطاع النفط من خلال توجيه إيراداته الناجمة عن عمليات التصدير، لا لمجرد تشغيل جهاز الدولة وتمويل الإنفاق العام الذي يذهب معظمه للاستهلاك، بل يتطلب الأمر تحويل موارد النفط إلى تحقيق التنمية البشرية من خلال الاستثمار في بناء رأس المال البشري وتحديث البنى الارتكازية وتنويع القاعدة الإنتاجية.

المصادر

الكتب:

العلي، عبد الستار، واخرون، المدخل إلى المعرفة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان الاردن 2006.

عائشة شتاتحة، الأولى وبة التي يحتلها رأس المال البشري في ظل اقتصاد المعرفة، جامعة عمار ثليجي بالاغواط، الجزائر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع 2019.

اديب قاسم شندي، استشراف مستقبل الاقتصاد العراقي، الطبعة الأولى، واسط، 2015.

اشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.

رسائل وإطاريح:

محمد منير عودة شبير، دور أنظمة ذكاء الاعمال في تنمية رأس المال البشري في القطاع المصرفي الفلسطيني. رسالة ماجستير مقدمة إلى الجامعة الإسلامية - غزة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، 2015 ص35.

حملة أيمن، دراسة قياسية لأثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر (1980-2013)، رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2016، ص24.

لوصيف ياسمين، دور رأس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسة حالة الجزائر. ص6.

بودخدخ كريم، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب او تطوير العرض، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير مقدمة إلى جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. لسنة 2015 ص28

نادية ابراهيمي، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة فرحات سطيف، العلوم الاقتصادية، الجزائر (2013)، ص11.

هبة السيد محمد سيد احمد، تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي، اطروحة دكتوراه في الفلسفة الاقتصادية مقدمة إلى جامعة الزقازيق، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، 2017، ص59 و62.

مواقع إلكترونية:

موسوعة حرة، رأس المال البشري، (<https://ar.m.wikipedia.org/wiki>), 2019 / 5 / 13، ص2 و ص3.

Reviewed by [WILL KENTON](#) Updated May 28, 2019.

<https://www.investopedia.com/terms>.

<https://www.investopedia.com/terms/h/Humancapital.asp>

مجموعة البنك الدولي، نبذة عن مشروع رأس المال البشري، التقرير المرحلي السنوي الأول، 2018 الموقع الإلكتروني:

<https://www.albankaldawli.org/ar/publication/human-capital/brief/about-hcp>, 2018.

جلال خشيب، عناصر ومقاييس النمو الاقتصادي، 2014، شبكة الأول كة، ثقافة ومعرفة، إدارة وأقتصاد، على الموقع المتاح: <https://www.alukah.net/culture/0/79206/>

برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير مؤشر المعرفة العربي، 2016، دبي، على الموقع المتاح:
https://www.knowledge4all.com/admin/uploads/files/AKI2016/ArabKnowledgeIndex2016_Arabic.pdf

مجلات ودوريات:

سندس شعيب وشذى سالم ولي - رأس المال البشري ودوره في تعزيز مؤشرات اقتصاد المعرفة وتلبية احتياجات سوق العمل في العراق، مجلة جامعة جيهان - اربيل العلمية-إصدار خاص - العدد 2 (الجزء C) ايلول 2018. ص495.

الدباش، عبد الله حمد، وآخرون، قياس مؤشرات رأس المال البشري في العراق للمدة 2010-2012، مجلة جامعة التنمية البشرية / المجلد (2)، العدد (2) حزيران 2016، ص 29
جعفر علوش، حساب معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج سولو المطور للمدة (1980 - 2014)، مجلة واسط للعلوم الانسانية، مجلد (11)، العدد(31)، 2015، ص10.
منعم احمد خضير. قياس وتحليل اثر مؤشرات الخدمات الصحية في مؤشر التنمية في العراق للمدة (2005-2015) مجلة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (2) العدد 38، 2017، ص291.

مذكرات وقوانين وتقارير:

دستور العراق الصادر عام 2005، constitute 2020، ص12.
¹<https://www.inc.com/encyclopedia/training-and-development.html>

قانون العمل رقم (71) لسنة 1987.
وزارة العمل، مديرية التشغيل والقروض، قسم دعم المشاريع، العراق، 2015.
وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008، بغداد، 2009.
المصادر الأجنبية:

Futoshi Yamauchi ،HUMAN CAPITAL FORMATION ،history، Expectations and challenges، in South Africa ،2010.
Solow ،R.M.(1956."A Contribution of the Theory of Economic Growth". Quarterly Journal of Economics. Vol 70 No 1. PP ،65-94